مركز حمورابي

التوترات الجيوسياسية والتفتت الجغرافي الاقتصادي

التوترات الجيوسياسية والتفتت الجغرافي الاقتصادي

بقلم: أ.د نوار جليل هاشم

كلية العلوم السياسية - الجامعة المستنصرية

مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

4 كانون الثاني 2025

حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي
للبحوث والدراسات الإستراتيجية

لا يجـــــوز نشـــــر أي من هذه الابحـــــاث والدراســـات والمقالات الا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا، وليس من الضروري ان تمثل المقالات والابحاث والدراسات والترجمات المنشورة وجهة نظر المركز وانما تمثل وجهة نظر الباحث

ان الاقتصاد العالمي يمكن ان يتاثر بالأحداث الجيوسياسية بشكل مباشر وغير مباشر من خلال الاسواق المالية والتجارية وأسعار السلع الأساسية. من حيث الأسواق المالية، يحدث هذا من خلال ضوابط رأس المال المباشرة أو العقوبات المالية، وغير المباشر من خلال خطورة الاحداث على الساحة الدولية، أو ارتفاع أسعار الأصول. من ناحية التجارة، يمكن أن تؤدي القيود المتزايدة بسبب التوترات بين البلدان إلى تعطيل تدفقات التجارة والتسبب بمشاكل في سلسلة التوريد حتى في بلدان الطرف الثالث. ويمكن أن تؤثر القيود أيضًا على أسعار السلع الأساسية وتؤدي إلى نقص الموارد الرئيسية مثل النفط والغاز، مما يؤثر على الإنتاج الصناعي في جميع أنحاء العالم.

هل تحدد الأنظمة السياسية كيفية تأثير الجيوسياسية على التجارة الدولية؟

هذا سؤال وثيق الصلة، خاصة الآن مع العديد من التوترات التجارية بين الصين والولايات المتحدة إلى جائحة كوفيد-19 وحرب روسيا في أوكرانيا ، والحرب على غزة ولبنان والتغيير السياسي في سوريا والهجمات الصاروخية التي يشنها الحوثيون على السفن في البحر الأحمر . يمكن عد هذه التطورات بأنها عصر جديد من "التفتت الجغرافي الاقتصادي" الذي قد يهدد التكامل الاقتصادي العالمي ويسبب خسائر اقتصادية كبيرة اذ يمكن للاقتصاد العالمي أن يشهد تضخمًا أعلى ونموًا أقل وخسائر كبيرة في الرفاهة في أوقات التوتر الجيوسياسي. من ناحية أخرى، هناك راي اخر مفاده تتمتع العلاقات التجارية الدولية بقدر كبير من المرونة في مواجهة التحولات العرضية في المشهد الجيوسياسي.

وعليه يُستخدم مصطلح الجيوسياسية أيضًا في سياق الشؤون السياسية الداخلية، والتي يمكن أن تؤثر على الأسواق المالية المحلية والعالمية. وبهذا المعنى، تستطيع الحكومات التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال سياسات مالية مختلفة (الضرائب والإنفاق)، وقرارات اقتصادية واستراتيجية تستند إلى أولويات مختلفة، اعتمادًا على توجهاتها السياسية ، في الواقع، تظهر دراسة حديثة شملت عينة من 60 دولة بين عامي 1990 و2020 أن البلدان تشهد انخفاضًا كبيرًا في الناتج المحلي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في الأمد المتوسط والطويل في ظل الحكومات الغير مستقرة .

في العادة، يميل الأداء الاقتصادي الجيد - مثل النمو الاقتصادي القوي، وانخفاض معدلات البطالة، واستقرار التضخم - إلى تفضيل القادة الحاليين والأحزاب السياسية. وعلى العكس من ذلك، تظهر الأبحاث أن النتائج الاقتصادية السيئة، بما في ذلك ارتفاع معدلات البطالة والتضخم، يمكن أن تؤدي إلى استياء شعبي ، بالإضافة إلى ذلك، تظهر بعض الدراسات أن فترات الركود الاقتصادي تتسبب في إعادة ترتيب المشهد السياسي .

قد تكون لبعض الانتخابات، مثل تلك التي جرت في إندونيسيا والمكسيك وتركيا، تأثيرات محلية أو إقليمية محدودة. ولن تسفر انتخابات أخرى، مثل تلك التي جرت في الهند وروسيا، عن نتائج مفاجئة.

وقد يكون لبعضها الآخر آثار كبيرة على السياسة الخارجية.

على سبيل المثال، قد تؤثر نتيجة الانتخابات الأخيرة في تايوان على العلاقات بين الصين والولايات المتحدة، في حين قد تؤثر الانتخابات في إيران على مسار الصراع بين (الشل) وحماس وتؤدي إلى تداعيات أسعار السلع الأساسية.الانتخابات الأوروبية المقبلة حاسمة أيضًا لأنها ستحدد تكوين برلمان الاتحاد الأوروبي في وقت تتزايد فيه الأحزاب اليمينية المتطرفة ويصبح التكتل أكثر استقطابًا.

من المرجح أن يكون للانتخابات الأمريكية التأثير الأكبر على التوقعات السياسية والاقتصادية للعالم.

التوترات الجيوسياسية

وبالنسبة الى المشاكل التي من الممكن ان تسبب ازمات اقتصادية، ففيما يتصل بالأزمة في (الشرق الأوسط)، تم اقتراح سيناريو حالة مركزية لصراع عسكري محدود، ولكن احتمال اندلاع حرب إقليمية أكبر قد زاد بسبب هجمات الحوثيين على السفن في البحر الأحمر. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أن هذا الاحتمال أقل ترجيحًا، إلا أن هناك خطرًا يتمثل في أن تؤدي الحرب الإقليمية إلى إجراءات ضد إيران أو من جانبها من شأنها أن تعطل بشكل كبير إمدادات النفط الإيرانية والعالمية. وعلاوة على ذلك، قد يكون للأزمة في (الشرق الأوسط) تأثير كبير على الأسواق العالمية، حتى من دون تعطيل إمدادات النفط. وبما أن نحو 12% من التجارة البحرية العالمية تمر عبر البحر الأحمر، فمن المرجح أن تؤدي هجمات الحوثيين إلى ارتفاع أسعار التأمين على الشحن، وتسبب رحلات تجارية أطول، وتعطل سلاسل التوريد، وتزيد من الضغوط التضخمية.

وفي الوقت نفسه، أصبح الوضع في أوكرانيا أكثر صعوبة مع زيادة احتمالات تقسيم البلاد ، بحكم الأمر الواقع وتتمتع روسيا بميزة قدراتها الاقتصادية والعسكرية. ومن ناحية أخرى، تعاني أوكرانيا من نقص في القوى العاملة وتحتاج إلى تعزيز الإنتاج الدفاعي. وعلاوة على ذلك، يضعف الدعم السياسي والاقتصادي من الولايات المتحدة، في حين يتأثر الاتحاد الأوروبي بالقيود المالية والافتقار إلى الإجماع السياسي. وبصرف النظر عن التداعيات السياسية .

مثل الإضرار بمصداقية حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة . فإن تقسيم أوكرانيا من شأنه أن يستمر في فرض تحديات على الاقتصاد العالمي، وخاصة من خلال المزيد من الاضطرابات في أسواق النفط والغذاء.

وبخلاف هذه المخاطر الكبرى التي تفرضها الصراعات، يواجه العالم مخاطر أخرى تفرضها أدوات الذكاء الاصطناعي غير المنظمة والأكثر قوة، وزيادة الحمائية، التي تعطل تجارة المعادن الحيوية، والفشل في معالجة نقاط الضعف في الاقتصاد الكلي والأسواق المالية.

كما أن زيادة التعاون بين الدول - مثل إيران وكوريا الشمالية وروسيا - قد تجلب أيضًا مخاطر على الاقتصاد الدولي .

كما إن إدارة المخاطر التجارية الناجمة عن الجغرافيا السياسية تشكل تحديًا: فالدول الأكثر اعتمادًا على شركاء تجاريين بعيدين جيوسياسيًا تميل إلى وجود بدائل محدودة للتحويل.

وعليه يختلف خطر التوترات الجيوسياسية على البلدان بصورة فردية ويرتبط بعاملين على الأقل:

أولاً، يعتمد على مدى اضطرار الدولة إلى تحويل تجارتها الخارجية. وبالنسبة للواردات، فإن البلدان التي تحصل على المزيد من السلع من المنافسين تكون أكثر عرضة للخطر في هذا الصدد، لأن التجارة مع المنافسين من المرجح أن تخضع لحواجز جديدة. وعلى نحو مماثل بالنسبة للصادرات، فإن البلدان التي تجارتها اكثر مع المنافسين تكون أكثر عرضة للخطر.

ومن ناحية أخرى، يتوقف الأمر على مدى سهولة تحويل واردات أو صادرات بلد ما إلى بلدان أخرى. على سبيل المثال، إذا كانت دولة ترغب في تحويل وارداتها من سلعة معينة، فقد تكون الخيارات المتاحة للقيام بذلك محدودة إذا تركز الموردون في عدد صغير من البلدان، وخاصة إذا كانت هذه البلدان من الخصوم الجيوسياسيين. وعلى نحو مماثل، فإن سهولة تحويل الصادرات ستكون محدودة إذا هيمن الخصوم الجيوسياسيون على الطلب العالمي.

مخاطر البلدان لمزيد من تكثيف التوترات الجيوسياسية

يبدو أن البلدان الأوروبية لديها أقل المخاطر لكل من الصادرات والواردات. أولاً، فهي قريبة جيوسياسيًا من شركائها التجاريين الرئيسيين، حيث أن حوالي 70٪ من صادراتها ووارداتها مع دول أوروبية أخرى، وثانيًا، ليس لديها حصة كبيرة من القطاعات التي يهيمن عليها خصومها على التجارة. تعكس المرونة جزئيًا جهود البلدان الأوروبية لإعادة توجيه وارداتها من القطاعات الاستراتيجية والصادرات نحو الحلفاء في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا . كانت هذه البلدان لتكون أكثر عرضة للخطر قبل عام 2023، بالنظر إلى اعتمادها الشديد على روسيا في واردات الطاقة.

من منظور الصادرات، هناك عدد قليل من البلدان معرضة لمخاطر أعلى بشكل ملحوظ من غيرها. وتبرز الصين والمكسيك مثالا لذلك بسبب البعد الجغرافي بينهما .كذلك بعد الصين عن الولايات المتحدة والتي تعد أكبر شريك تجاري لها ، وأستراليا أيضا دولة معرضة للخطر، اذ تواجه تحديات كبيرة في الأسواق حيث المنافسون

الجيوسياسيون هم المستوردون الأكبر . وعلى وجه الخصوص، فإن أكبر صادرات أستراليا من حيث القيمة هي خام الحديد، والذي يتم بيع معظمه إلى الصين، أكبر مستورد في العالم ومنافس جيوسياسي لها.

فيما يتعلق بالواردات، يبدو أن الصين والمكسيك والولايات المتحدة هي الأكثر عرضة للخطر. تعتمد البلدان الثلاثة بشكل كبير على الواردات من بلدان بعيدة جيوسياسيا. وعلاوة على ذلك، يهيمن خصومهم على العرض العالمي للسلع المستوردة عبر العديد من القطاعات، مما يحد من إمكانية التحويل. على سبيل المثال، بالنسبة للصين، فإن الولايات المتحدة وكندا والنرويج هي كلها خصوم يلعبون دورا كبيرا في توريد غاز البترول المسال، وهي سلعة أساسية.

وعند البحث عن آثار غزو روسيا لأوكرانيا على صادرات منطقة اليورو. نجد أن الحرب قللت من صادرات منطقة اليورو إلى روسيا بأكثر من النصف ، لكن تدفقات التجارة إلى جيران روسيا انتعشت، ربما بسبب إعادة ترتيب سلسلة التوريد. وتشير التقديرات إلى أن صادرات منطقة اليورو مع البلدان المتحالفة جيوسياسيًا كانت أعلى بنحو 13٪ بعد الحرب، مقارنة بالسيناريو المضاد للواقع المتمثل في عدم الحرب. ولا نجد أي علامات على إعادة توجيه تجارة منطقة اليورو بعيدًا عن الصين، مما يعكس ربما قوة السوق الصينية في الصناعات الرئيسية.

تخفيف المخاطر

يمكن تخفيف المخاطر التي تمت مناقشتها أعلاه بطريقتين على الأقل:

أولاً: يمكن للشركات أن تسعى إلى "تقليص المخاطر" من خلال إعادة التصنيع إلى الداخل - زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي.

ثانيا: الاستعانة بمصادر خارجية صديقة - الحصول على الإمدادات من الحلفاء بدلاً من الخصوم ومع ذلك، من المرجح أن تستغرق هذه العملية وقتًا. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تعني إعادة التصنيع إلى الداخل أو الاستعانة بمصادر خارجية صديقة خسائر في الرفاهة بسبب الاستخدام الأقل كفاءة للعمالة ورأس المال مقارنة بالتجارة الحرة.

قد يكون الخيار الثاني هو أن تعدل البلدان تحالفاتها السياسية.

الخلاصة

يشير تحليلنا إلى أن التجارة العالمية أصبحت مجزأة بشكل متزايد في السنوات الأخيرة بسبب التوترات الجيوسياسية. نجد أدلة على أن البلدان الأكثر بعدًا جيوسياسيًا تميل إلى التجارة بشكل أقل مع بعضها البعض. ويختلف الخطر

الذي يفرضه هذا على البلدان الفردية: فالبلدان التي يعتمد نموها بشكل كبير على التجارة مع الخصوم الجيوسياسيين معرضة للخطر بشكل خاص. وهذا ليس فقط لأنها تواجه حاجة أكبر لتحويل تجارتها عن الشركاء التجاريين الحاليين، ولكن أيضًا لأنها قد تكون لديها خيارات أكثر محدودية للقيام بذلك.

يمكن اعتبار التجارة مع الشركاء البعيدين جيوسياسيا مصدرا للضعف الاقتصادي. وقد تعتمد بعض الاقتصادات على طلب الشركاء البعيدين جيوسياسيا على صادراتها. وإذا نشأت احتكاكات تجارية . كما حدث في السنوات الأخيرة بالنسبة لصادرات أستراليا من الفحم والنبيذ والشعير إلى الصين، على سبيل المثال . فقد يفقد الاقتصاد المصدر القدرة على الوصول إلى الأسواق الرئيسية. وقد تعتمد اقتصادات أخرى على شركاء بعيدين جيوسياسيا في وارداتها من المنتجات الرئيسية. على سبيل المثال، على الرغم من أن متوسط المسافة الجيوسياسية للتجارة في ألمانيا كان أقل في عام 2021 مقارنة بالعديد من الاقتصادات الكبرى الأخرى، فإن اعتمادها على صادرات روسيا من منتجات الطاقة أدى إلى إعادة تشكيلات تجارية كبيرة وصعبة في أعقاب غزو روسيا لأوكرانيا.

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في 25-4-2012 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسيات الاستراتيجية

hcrsiraq

العراق - بغداد- الكرادة